□ الدكتور نادر رياض فى حديث لـ وطني :

الإقتصاد المصرى ليس ضعيفاً لكنه اقتصاد ذو طبيعة خاصة

المواصفات القياسية... طريق الصناعة المصرية لأسواق التصدير

تحول رجال الصناعة إلى مستوردين يهدد مسيرة الصناعات الوطنية

الصناعة المصرية هى الركيزة الأساسية لتحقيق النمو الإقتصادي فهل تستطيع صناعتنا الوطنية أن تحقق معدلات مناسبة للنمو فى ظل التحديات والمتغيرات العالمية؟

وهل تمتلك الصناعة المصرية تلك القاعدة الأساسية القادرة على بعث التفاؤل فى نفوسنا؟ وما المعيار الحقيقى المباشر الذى بموجبه نحدد إن كنا نسير فى الطريق الصحيح أم لا؟

من أجل إجلاء حقيقة الأوضاع الراهنة كان محتما علينا الإلتقاء باحد رجال الصناعة الذين يعيشون ظروف الاستثمار والصناعة والتصدير... يختبرون واقعها عن قرب ويتطلعون إلى انطلاقها دون معوقات...

اخترنا أن نحاور رجل الأعمال ورائد صناعة أنظمة الإطفاء فى مصر - الدكتور مهندس نادر رياض رئيس شركة بافاريا ومستشار لجنة الصناعة بمجلس الشعب ورئيس لجنة الصناعة بالغرفة الالمانية - العربية للصناعة والتجارة حيث كان لـ «وطنى» معه الحوار التالى:

د . نادر رياض

حوار: ميرفت ايوب

○ كيف ترى المناخ الإقتصادى اليوم؟

●● الإقتصاد الكلى فى مصر مستمر فى النمو وهو فى منحنى صاعد جديد ظهرت بشائره بالفعل فى الربع الأول من عام ٢٠٠١.

والإقتصاد المصرى يمر شأنه شأن مختلف الإقتصاديات الدولية بالعديد من التحولات والتطورات على مختلف المستويات الكلية والجزئية، وتعزى هذه التحولات إلى أسباب داخلية تعكس ظروف الإقتصاد المصرى ذاته مثل التحول إلى الخصخصة، والإتجاه إلى إقامة مشروعات عملاقة بتمويل خاص والتحرير الإقتصادى المتدرج المراحل - وكذلك أسباب خارجية ذات مردود داخلى، مثلاً المردود الداخلى لحركة التجارة العالمية وغيره من القواعد والقوانين الإقتصادية الدولية وأسعار الصرف للعملات الأجنبية وميزان التبادل التجارى وإستقرار التدفقات النقدية.

وتفرض هذه التحولات أياً كانت أسبابها العديد من المؤثرات على الإقتصادات المتخلفة خاصة النامية منها، والإقتصاد المصرى ليس إستثناء من ذلك، إذ أنه يمر بدورات إنتعاش يعقبها هبوط مرحلى وهو فى ذلك أشبه بحركة المد والجزر وهى ظاهرة إقتصادية مألوفة.

مما سبق يتضح أن الإقتصاد المصرى ليس بالإقتصاد الضعيف الهش لكنه إقتصاد ذو طبيعة خاصة، إستطاع الصمود أمام أزمات كثيرة إذ أنه ليس بمعزل عن الإقتصاد العالمى صعوداً وهبوطاً، ويبقى الأمل معقوداً على القطاع الصناعى على وجه الخصوص الجانب ذى النشاط التصديرى منه بإعتباره القاطرة الرئيسية للحركة الإقتصادية ومصدر الموارد بالعملات الصعبة والذى يقع عليه العبء الأول فى تدبير إحتياجاته من العملة الصعبة اللازمة لتدبير الخامات المستوردة ومستلزمات الإنتاج، وذلك من حصيلة الصادرات التى يحققها ذاتياً، حتى لا يشكل عبئا على الميزان التجارى فيساهم فى إرتفاع أسعار العملات الأجنبية بصورة مباشرة.

○ هل ترى أن مستقبل الصناعة المصرية فى خطر نتيجة الأنظمة الإقتصادية الجديدة كالعولمة - والنمو المضطرد للنمور الأسيوية؟

●● الصناعة المصرية أمامها الأن تحديات أكثر من أى وقت مضى، تحديات داخلية وخارجية، وعليها أن تنتصر فى معركة التحدى لأنه لا بديل آخر أمامها غير ذلك.

إذ بات من الضرورى مناقشة قضية مستقبل الصناعة فى مصر على المستوى القومى على ألا يتم ذلك بمعزل عن المتغيرات الدولية، وما يواكبها من تحديات ستضطر صناعتنا الوطنية حتماً إلى مواجهتها، وتأثير تلك المتغيرات الدولية على الجانب السلبى، وصولا للتفاعل مع إيجابياتها، اعترافا بالحقائق الثابتة من أننا لا نملك أن ننعزل عن العالم كنتيجة لضعف التواجد على الخريطة الدولية.

وهذا الموقف له أدواته ومعطياته التى يجب على الصناعة مراعاتها، وأكثر ما يهددها حاليا يتمثل فى حدوث «ردة» بتحول جانب من رجال الصناعة إلى مستوردين لسلع أجنبية وبالتالى التخلى عن رسالة الصناعات الوطنية.

هذا على المستوى الخارجى، أما الأخطار على المستوى المحلى فكثيرة على رأسها نشاط تهريب السلع لداخل البلاد من خارج نطاق المنافذ الجمركية، مما يعتبر تخريباً للإقتصاد، بجانب ما يشكله من منافسة غير متكافئة مع المنتج المصرى ويلى ذلك مباشرة الغش الصناعى والذى بدأ يتفشى اكثر من أى وقت مضى مهدداً الصناعة المنضبطة، ليس فقط فى نصيبها فى السوق المحلية وإنما الأخطر من ذلك فى سمعتها العالمية.

○ ما دور المواصفات القياسية فى تطوير الصناعة المصرية؟

●● المواصفات القياسية المحلية والعالمية تعتبر وسيلة فعالة فى تطوير الصناعة بل يمكن إعتبارها البديل المنخفض التكلفة للمراحل الأولى والأساسية لإرساء قاعدة البحوث والتطوير.

والأمر ليس بخاف أن الساحة العالمية تشهد تنافساً حاداً فى المجال الصناعى بصفة عامة، وفى مجال الصناعات الهندسية بصفة خاصة، وأيضا فى مجالات البحوث والتطوير بغرض إدخال تقنيات وخامات ووسائل إنتاج جديدة توفر لها القدرة التنافسية، وتطوير المواصفات القياسية المصرية لدفع الصناعات الهندسية إلى تطوير نفسها مما يتفق مع أنماط الإنتاج العالمية المتقدمة.

وقد يلقى هذا الإتجاه مقاومة من قلة من رجال الصناعة إما نتيجة للإستكانة لأنماط وأساليب الإنتاج القائمة التى إعتادوا عليها وتجنباً لمشقة التطوير، أو خشية التكلفة المترتبة على ذلك، إلا أن هذا المنحنى كفيل بأن يعوق وصول الصناعة المصرية للمكانة المرجوة منها على المستوى العالمى.

لذا أصبحت المواصفات القياسية خاصة فى ظل سياسة الخصخصة وتحرير الإقتصاد الأداة الحاكمة الوحيدة التى تمتلكها الدولة لدفع الصناعة المحلية نحو الإرتقاء وعدم التخلف عن المستويات المقبولة عالمياً.

○ ما الخطوات التى تتخذونها لرفع معدل الصادرات المصرية؟

●● لا جدال فى أن التصدير يحتل أهمية متزايدة فى أولويات السياسة الإقتصادية المصرية فى ظل تشابك العلاقات الدولية وإنصهارها فى بوتقة واحدة لا تخلو من التناقضات بل والصراعات أيضا وتدعم الدولة قضية الصادرات موظفة فى ذلك اليات كثيرة يأتى على رأسها فتح المجال للاستثمار فى كافة المجالات الإنتاجية، وما واكب ذلك من إستقدام تكنولوجيا متطورة وتقنية حديثة.

والصناعات الهندسية تختلف عن سائر الصناعات الأخرى كالغذائية والدوائية وغيرها فى توجهها التصديرى، فهى تحتاج لإنشاء آلية تسويق فى الأسواق التى يتم التصدير اليها وكذا آلية لتوفير خدمات ما بعد البيع بما فى ذلك من قطع غيار وأفراد مدربين على أداء تلك الخدمات وهو ما يتحول فى النهاية إلى إستثمارات ضخمة تقدر بالملايين.

وإذا كانت الصادرات هى عصب الإقتصاد فإن الطفرة المنتظرة تعتبر تحدياً كبيرا أمام رجال الصناعة المصريين، وهناك شركات مصرية إستطاعت الوصول إلى العالمية وخرجت لملاقاة التحدى فى منتصف الطريق.

○ ما رأيك فى تجربة الخصخصة فى مصر؟

●● تجربة الخصخصة المصرية تجربة متميزة يهتم العالم بمتابعتها، خاصة وأنها قطعت خطوات ملموسة دون أن تتخلى عن إهتمامها بالبعد الإجتماعى فى الحفاظ على توازن سوق العمل.

وبإستثناء عملية خصخصة شركات أسمنت أسيوط والإسكندرية والعامرية والتى بلغت حصيلتها ٦٥٠ مليون دولار، إتسمت عملية الخصخصة منذ العام المالى ١٩٩٩/٢٠٠٠ وحتى الآن بالتردى. فمن بين ٣١٤ شركة قطاع عام كان من المستهدف خصخصتها بالكامل لم يتم سوى بيع ١٧٢ شركة وهو ما يشكل أكثر قليلاً من نصف الخطة وبلغت حصيلة بيعها ١٥,٧ مليار جنيه.

○ إعترض البعض من رجال الأعمال على قانون العمل فلماذا تؤيده وأنت من أصحاب الأعمال؟

●● جاء التغيير الأخير لقانون العمل ليعالج ثلاث مشاكل رئيسية لها خصوصيتها بالنسبة لطبيعة العمل فى مصر ومن المتوقع أن تؤدى هذه المعالجة إلى إيجاد أثر إيجابى ينعكس على البعد الإجتماعى وتوازن العلاقة بين أصحاب الأعمال والعاملين، وكذا تحسن المستوى المعيشى والخدمى للعمال. وعلى أصحاب الأعمال الإهتمام بباقى المنظومة من خلال الخدمات والمزايا التى يجب أن يكفلها جو العمل وصولا لرضا العامل عن مكان وظروف ونتائج عمله.

○ ما سر نجاح شركة بافاريا؟ ولماذا أصبح لها وضع متميز؟

●● يعود الفضل فى أى نجاح إلى القدرة على تكوين فريق عمل متميز، يستطيع أن يكون منظومة عمل متكاملة، ويوفر لها آلية التطوير البشرى، والقدرة على معالجة المشاكل التى تعترض مسيرته بإيجاد الحلول الذاتية من داخله وذلك فى الواقع هو الضمان الوحيد لتأمين نجاح أية مؤسسة. فمصر زاخرة بطاقاتها البشرية وشبابها المثقف الذى يتطلع للدخول فى سوق العمل كطاقة خلاقة، وتستطيع مصر إثبات ذاتها إذا وفرت لها بيئة عمل مثالية.

○ من المعروف أن منتجات بافاريا تغزو الأسواق الألمانية. كيف إستطاع هذا المنتج الدخول إلى قلعة الصناعة الأوربية؟

●● التوجه التصديرى لشركة بافاريا - مصر، يعتمد على مجموعة عوامل تأهيلية سبقت هذه المرحلة: أولا إن لديها ما تقدمه بمقياس الطاقة الإنتاجية والجودة العالية، بما فى ذلك مطابقة منتجاتها للمواصفات الأوربية بالإضافة للقدرة على المنافسة السعرية.

ثانيا إن هذه الخطوة سبقتها سنوات من دراسة الأنماط الإستهلاكية للسوق الألمانية بما فى ذلك التصميمات والذوق، بطبيعة الفراغات داخل السيارات الأوربية المتاحة لتركيب أجهزة إطفاء فيها.

وثالثا إيجاد آلية فى السوق الألمانية يمكن عن طريقها تقديم الخدمات التسويقية المختلفة مثل الآلية البيعية، وتوافر مخزون إستراتيجى يدعم السوق وآلية مالية للبيع والتحصيل وآلية فنية للصيانة وخدمات ما بعد البيع.

○ أخيراً - لماذا تعتبر المرحلة القادمة مدعاة للتفاؤل رغم تشاؤم الكثيرين؟

●● لإن الحكومة بدأت فى إتخاذ إجراءات متكاملة لإصلاح المجال الصناعى والمجال التجارى مما سيعيد إليهما حالة الإنضباط التى فقداها منذ فترة طويلة وذلك من خلال حزمة من القوانين الإقتصادية التى تتكامل مع بعضها تحقيقاً لهذه الغاية مثل:

قوانين الغش التجارى، والشيك، والبنوك، وسرية تداول البيانات، وتنظيم المنافسة، ومنع الإحتكارات الضارة، وقوانين الملكية الفكرية، وغسيل الأموال، وقانون العمل.